الشّاهد الشّعريّ الشّاذ وأثره في التقعيد النحويّ

د . رمضانة محمد ضو الحناشي ـ كلية الآداب الجميل ـ جامعة صبراتة

المقدمة:

يعتبر الشعر أحد شقي الكلام العربي ، لذا فقد ظفر بحظوة كبيرة عند اللغويين والنحاة ، فهو أهم الأدلة السماعية لديهم ، فأصبح للشاهد الشعريّ أهمية كبيرة في علوم اللغة جميعها بوجه عام ، وفي علم النحو بوجه خاص ؛ لأنه يمثل أحد أصوله الأساسية وقد قيل :" إنّ الشاهد في علم النحو هو النحو" (1).ويعد الاحتجاج به من أبكر صور الدراسات اللغوية ، وذلك لماله من أهمية في إبراز المعاني والدلالات المختلفة من جهة وفي التأصيل للقواعد التي بنيت عليها العربية من جهة أخرى ، وهو إحدى الوسائل التي كان اللغويون يعتمدون عليها في بناء القاعدة النحوية والصرفية ، والشواهد الشعريّة هي الأدلة التي يستند عليها النحوي في صحة بناء القاعدة التي استقاها من اللغة ، وأيضا هي الحجج التي يبطل بها النحويون ما ذهب إليه غيرهم ، فنجد تلك الشواهد أوفر حظا من الشواهد النثرية في تقعيد القواعد النحوية وتقنين اللغة، فقد أسهمت إسهامًا فعالاً في تقعيد القواعد النحوية والصرفية ، وتشعب نطاق الاستشهاد بها، وهذه الحقيقة ما نلمسها في المؤلفات النحوية .

يدور هذا البحث حول قضية الشّاهد الشّعري الشّاذ وأثره في التقعيد النحوي ، باعتباره مصدرًا رئيسًا للسماع ، فنجد أن هناك بعض الشواهد الشعرية لا تستجيب للقاعدة والقانون النحوي ، فاطلق النحويون عليها مصطلحات تدل على خروجها عن القاعدة النحوية (كالشّاذ والقليل وغيرهما ...) فوضعوا لها قواعد ومعايير تكفل لها الفصاحة والنقاء اللغوي، ووجد النحاة –أيضًا- أنّ هناك بعض الأساليب اللغوية أو الصيغ قد شذت عن القاعدة وخالفتها نتيجة لانتمائها للهجة معينة ؛ لأنّ الأصل في الشاهد الشعري الذي خرج عن القاعدة بوجه قد خالف فيه العربية ولم تكن تلك المخالفة مما يعتبر ضرورة شعرية ، يتغاضى عنها النحاة ، استحقاقه الوصف بالشذوذ؛ لأنّ لغة الشعر انفعالية قد تتطلب أساليب لغوية ، لا يستطيع الشاعر التخلي عنها ، فوجد أنّ هناك طريقة لاستيعابه وتوجيهه في مسار معيارية القاعدة ، ويكفل معه ضبط الأحكام والقيمة اللغوية والشواهد الشعرية هي الأساس الذي يقوم عليه النحو العربيّ وأصوله ، ويستوي فيها الشّاذ والقليل والكثير ، وذلك تبعًا لأوجه الخلاف في مسائل النحو وقضاياه ، فكان الاعتماد في الغالب على الشعر لاستنباط القواعد النحوية كالمسائل المتعلقة بالضرورة الشعرية ،لذا وقع

اختياري على تلك الشواهد لتكون مدار بحثي ، وسأعرض لبعض هذه الشواهد الشعرية الشّاذة موثقة بآراء النحاة فيها وبعض التعريفات للشاهد والشذوذ في اللغة والاصطلاح . ورأيت في هذا البحث قصر الحديث على ما استشهد به من شواهد شعرية شاذة ودورها في بناء القاعدة النحوية .

معنى الشاهد في اللغة :

بالنسبة للمعنى اللغوي فقد جاء في لسان العرب : " الشهيد الحاضر ، وصيغة فعيل من أبنية المبالغة في فاعل ، فإذا اعتبر العلم مطلقا ، فهو عليم ، وإذا عُبر به عن الأمور الباطنة فهو خبير ، وإذا عُبر به عن الأمور الظاهرة فهو شهيد ". (2)، وجاء في القاموس المحيط :" الشهادة خبرٌ قاطع ، وشَهِده كسَمِعه، وشهد لفلان بكذا أدّى ما عنده من الشهادة فهو شاهد، وأشهد بكذا أي أحلف ".(3) وجاء –أيضًا- في الصحاح وتاج اللغة :" الشهادة خبرٌ قاطع تقول منه : شهد الرجل على كذا، وربما قالوا شهد الرجلُ، بسكون الهاء للتخفيف، وقولهم : أشهد بكذا، أي أحلف والمشاهدة المعاينة، وشهد له بكذا شهادة، أيّ أدىّ ما عنده من الشهادة ، فهو شاهدٌ، واستشهدت فلانا : سألته أنْ يشهد . والشّاهد : اللّسان . والشّاهد المَلَكُ " .(4) والمعنى اللغوي الذي تتفق عليه المعاجم – للشهادة- "هو الحضور والمشاهدة من جانب ، والإدلاء بما شاهد من جانب آخر"(5).

معنى الشاهد في الاصطلاح :-

" قولٌ عربيٌّ لقائل بعربيته يورد الاحتجاج والاستدلال به على قول أو رأي " .(6) " أو هو ما يؤتى به من الكلام العربي ليشهد بصحة نسبه لفظِ أو صيغةِ أو عبارةِ أو دلالة إلى العربيّة ". (7) وجاء في كشاف اصطلاحات الفنون " الشهادة عند أهل الأصول هي مقابلة الوصف الملائم بقوانين الشرع لتحقق سلامته عن المناقصة والمعارضة ،.....، وتطور هذا المعنى عند أهل العربيّة فأصبح يعني : الجزئيّ الذي يستشهد به في إثبات القاعدة لكون ذلك الجزئيّ من التنزيل أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم " .(8) وفي القرن الثاني الهجري ظهر المعنى الاصطلاحي للشاهد بالشكل المعروف عند اللغويين جاء في مروج الذهب "أنّ الحجاج سأل سمير بن الجعدي عن مجموعة أشياء فقال له: هل تروي الشعر ؟ قال: إنّي لأروي المثل والشّاهد ، قال: المثل قد عرفناه فما الشاهد ؟ قال: اليوم يكون للعرب من أيامها عليه شاهد من الشعر ، فإني أروي ذلك الشّاهد " (9).

والشّاهد هو " الجزء الذي يورد للتدليل على قاعدة معينة، وتشترط فيه الصحة والورود عن العرب الذين يحتج بكلامهم " (10).

معنى الشذوذ في اللغة :

" القوم القلال الذين لم يكونوا في منازلهم ، وأشذّ الشيء : نحاه وأقصاه ، وجمع الشاذ : شذّاذ، وشذّ الشيء يشذّ شذّا، وشُذُّوذًا، ندر عن جمهوره" (11).

يقول السيوطي : " وأما موضع (ش ذ ذ) في كلامهم فهو التفرّق والتفرّد" (12).

وجاء في اللسان قوله:" ما فارق ما عليه بقيّة بابه ، وانفرد عن ذلك إلى غيره" وشذّ الرجل إذا انفرد أصحابه ، وكذلك كل شيء منفرد فهو شاذ"(13)، وفي المعجم الوسيط " شذّ شذوذًا : انفرد عن الجماعة أو خالفهم ، وقال : شذّ عن الجماعة ، والكلام خرج عن القاعدة وخالف القياس .فـــ(الشّاذّ): المنفرد أو ما خالف القاعدة أو القياس ، وما ينحرف عن القاعدة أو النمط "(14). **معنى الشذوذ في الاصطلاح** :

عرفه ابن جني بقوله: " ما فارق عليه بقيّة بابه ، وانفرد عن ذلك إلى غيره" (15).

وقال الجرجاني: " ما يكون مخالفا للقياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته" (16).

وفي اللسان "أمّا مواضع الشذوذ (ش ذ ذ) في كلامهم التفرق والتفرد من ذلك قوله:

يَتْرُكْنَ شَذَّان الحَصَى جَوافِلا (17)

الشواهد الشعرية الشّاذة وأثرها في التقعيد النّحويّ :

1- نصب تمييز المائة : تمييز المئة لابد أن يكون مفردًا مجرورًا " والمائة والألف يكونان للمذكر والمؤنث على لفظ واحد، ويفسران بواحد مخفوض نحو(مائة رجل) وتثنيتهما بمنزلتهما، ولا يجوز إثبات النون والنصب"(18) وقد ورد إثبات النون و الإفراد في الشعر شذوذًا في قول الربيع بن ضبع الفزاري:

إذا عاشَ الفَتَى مِئتَيْنِ عَامًا * فَقد ذَهَبَ البشاشةُ والفتاءُ** (19)

والشاهد فيه بقاء نون التثنية في (مائتين) مع الإضافة ، ونصب ما بعدها (عاما) ، والقياس أن يجر ، فالشذوذ هنا عدم حذف النون للإضافة ، ونصب تمييز (المئة). انشد سيبويه هذا البيت وخالف ما عليه القياس وقال :" إذا بلغت العقد تركت التنوين والنون ، وأخفضت ما بعد المائة ، وقد جاء في الشعر بعض هذا منونا " (20) ، وهذا دليل على القلة. وأجاز ابن كيسان أن يقال في السعة:" المائة دينارًا والألف درهمًا" (21). وهناك من النحاة من جعل إثبات النون ضرورة فنصب ما بعدها منهم المبرّد الذي قال : " فإن اضطر شاعر فنّون ونصب ما بعده لم يجز أن يقع إلا نكرة ؛ لأنّه تمييز ، كقول الشاعر : (إذا عاش الفتى) ويقول: هذا خطأ في الكلام غير جائز ، أنّما يجوز مثله في الشعر للضرورة" (22) ويقول ابن السراج :" إذا بلغت المائة تركت التنوين ، وأخفضت المائة إلى واحد مفسر ، ووجب ذلك في المائة ؛ لأنّها تشبه عشرة

وعشرين من جهة الإضافة وتشبه العشرين والتسعين ؛ لأنّها العقد الذي يلي التسعين ، فوجب أن يكون مميزها واحدًا" (23). "وإضافة المئة إلى الجمع قليل " (24)، ويقول ابن هشام : " المائة والألف وحقهما أن يضافا إلى مفرد ، وقد تضاف المائة إلى جمع وقد تميّز بمفردٍ منصوب كقول الشاعر :

إذا عاشَ الفَتَى مِئتَيْنِ عَامًا " (25). إثبات الشاعر للنون في المثنى ونصب ما بعدها مخالف للقياس ، ويعد شاذًا وقليلًا لا يقاس عليه فالأصل مائتي عامٍ، فالنحاة أوجبوا أن يكون تمييز المائة مفردًا مجرورًا بالإضافة إليه ، واعتبروا تمييزها مفردًا منصوبًا شذوذًا في القياس والاستعمال وهو من أقبح الضرائر ، فاستقامة التركيب ووزن البيت دَفَعَاْ الشاعر إلى مخالفة القاعدة القياسية.

2- نداء ما فيه (أل) : لا يجوز نداء المعرف بأل ، وهذا ما ذهب إليه سيبويه بقوله:" واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادي اسما فيه الألف واللام ألبته، إلا أنهم قد قالوا : يا لله اغفر لنا ، وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه ، وكثر في كلامهم فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام من نفس الحروف ، وكأن الاسم والله أعلم (إله) ، فلما أدْخِلَتْ فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلفا منها " (26)، وأنشد قول الشاعر :

مِنْ أجْلكِ يا التي تَيّمْتِ قَلبي * وأنتِ بَخيلة بالوُدِّ عَنّي** (27)

الشاهد فيه دخول حرف النداء (يا) على (التي)، وحرف النداء لا يدخل على المعرف .

ولهذا المثال نظائر ردّ فيها المبرّد رواية بعض الأشعار على وجه الضرورة لا أثر لها في استقامة الوزن ، أو القافية ، منها قول الشاعر:

فَيا الغُلامانِ اللَّذان فرَّا * إيَّاكما أنْ تُكْسَبانا شرًّا** (28)

الشاهد فيه نداء المعرف بأل من دون (أيها).

وقال:" هذا غلط من قائله أو ناقله؛ لأنّه لو قال : فيا غلامان اللذان لاستقام الوزن وصحّ اللفظ ، ولم تدع ضرورة إلى إدخال الإلف واللام" (29).

وعلى هذا الشاهد يقول الزجاجي :" إنه من رواية الكوفيين ولم يروه البصريون وأنه شاذ، لدخول حرف النداء على ما فيه (أل)، وهو على سبيل شذوذ إدخال الألف واللام على الفعل "(30).

كما لا يجيز الزمخشري نداء ما فيه (أل) إلا الله وحده؛ لأنها لا تفارقانه" (31)

ويقول ابن السراج : إنّ أهل بغداد يقولون يا الرجل أقبل ويقولون: لم نر موضعا يدخله التنوين يمتنع فيها الألف واللام" (32) .

وقال الأزهري :" وهذا لا ضرورة فيه لتمكين قائله من أن يقول : فيا غلامان اللذان" (33). من الملاحظ أنّ هذا الشاهد من صنع النحاة ، أو غلط من قائله ، ولا يجوز الاستشهاد به ؛ لانّ الشاعر حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه في الموضع الذي يقبح ذلك فيه في سعة الكلام .

3- تنوين العلم في النداء :

المنادى العلم مبنيَّ، وعلامة بنائه الضم إذا كان مفردًا، ويبنى على ما يرفع به في غير ذلك، ويكون في محل نصب، وقد أنشد سيبويه شاهدًا جاء المنادى فيه منونًا ، مخالفًا ما عليه القاعدة وأنشد قول الأحوص (من الوافر): (34)

سَلَامُ اللهِ يا مَطَرٌ عَلَيْهَا * وَلَيْسَ عَلَيكَ يا مَطَرُ السَّلَامُ**

الشاهد تنوين (مطرٌ) والقياس فيه البناء على ما يرفع به.

وذكر سيبويه رأي عيسى بن عمر في تنوين (يا مطرٌ)؛ لأنّه يشبهه بقوله :(يا رجلا) أي: على أنّه نكرة غير مقصودة ، أما سيبويه فقد حدده بقوله: " فإنّما لحقه التنوين يقصد (مطرٌ) كما لحق ما لا ينصرف ؛ لأنّه بمنزلة اسم لا ينصرف ، وليس مثل النكرة ؛ لأنّ التنوين لازم للنكرة على كل حال ، وهذا بمنزلة مرفوع لا ينصرف ويلحقه التنوين اضطرارًا ؛ لأنّك أردت في حال التنوين في (مطر) ما أردت حين كان غير منّون " (35)، وقد حدده بقوله : " ولم نسمع عربيًّا يقوله وله وجه من القياس إذا نون وطال كالنكرة " (36)، وهو يراه خروجًا عن القياس.

ويقول المبرّد :" إنّ دخول التنوين عليه كدخوله على اسم مرفوع لا ينصرف، ولكنه دخل لأنّ ما بعده في تمام الاسم الذي قبله فصار التنوين كحرف في وسط الكلام ". (37)

ونقل ابن السراج تعقيب سيبويه على هذا الشاهد مؤيدًا ما ذهب إليه بقوله:" ولم نسمع عربيًّا يقوله" (38)، وجاء هذا الشاهد عند الأنباري (مطرًا) وعده من الشواهد الشاذة التي لا يقاس عليها فقال:" وهم إذا صرفوا المبنى للضرورة ردوه إلى الأصل " ثم استشهد بالبيت وقال:" وجميع ما يروى من هذا فشاذ لا يقاس عليه" .(39) وذهب ابن مالك بقوله :"إذا اضطر شاعر إلى تنوين هذا المنادى كان له تنوينه وهو مضموم، وكان له نصبه وقد ورد السماع بهما، وذكر شاهدين كان أحدهما البيت السابق والآخر قول المهلهل بن ربيعة:

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إلَيَّ، وَقَالَتْ * يا عَدِيّا لَقَدْ وَقْتَكَ الأوَاقي** (40)

ويقول الزجاجي:" إذا لحق الاسم العلم المنادى التنوين في ضرورة شعر فمنهم من ينوّنه ويرخمه على لفظه ، وهذا مذهب الخليل وأصحابه ، ومنهم من ينونه وينصبه ويقول أرده إلى أصله وهذا مذهب أبي عمرو بن العلاء وأصحابه" (41).

أجاز النحاة المنادى المبني أن يكون منونًا مرفوعًا ومنصوبًا في الشعر ضرورة، وهو ما يسمى بتنوين الضرورة ، ولا يكون إلاّ في الأسماء، والضرورة هنا ليست قبيحة ، فقد جاءت على قدر الحاجة، والشاهد جاء مخالفًا للقياس.

لذا أرى أنّ آراء النحاة كلها مرجوحة سواء سيبويه وأصحابه فهم قاسوه على الرفع مع التنوين على مالا ينصرف، وكذلك رأي أبي عمرو بن العلاء ، فالقياس والسماع جائزان.

4- **الجمع بين اسمين موصولين مع حذف صلة أحدهما:**

ذهب المبرّد بقوله إلى أنّه: "إذا وصلت (الذي) بالذي فلابدّ للثاني من صلة وخبر حتى يكون في صلة الأول ابتداء وخبر؛ لأنّ القياس إذا أكد الموصول أن تكرره مع صلته ؛لأنها من كماله"(42) كما في قول الربيس بن العباس :

ومن النفر اللائي الذين هُمُ * يهاب اللئام حلقه الباب قَعْقَعُوا** (43)

موضع الشاهد قوله: (اللائي الذين) جمع الشاعر بين اسمين موصلين، أحدهما للمذكر والآخر للمؤنث مع حذف صلة الثاني، وهذا من أقبح الضرائر، وهو شاذ في الاستعمال والقياس.

ويقول ابن السراج :" إنّ العرب لا تجمع بين الذي والذي، ولا ما كان في معنى ذلك شيء قاسه النحويون ليتدرَّبَ به المتعلمون ، وكذلك يقول البغداديون الذين على مذهب الكوفيين يقولون: إنّه ليس من كلام العرب ولكنهم يجيزون إن اختلف " .(44)

وقال البغدادي:" وهذا البيت جاء على إلغاء أحدهما والبيت قد رواه الرواة فلم يجمعوا بين اللائي والذين، ويقولون على هذا مررت بالذي ذو، وقال: ذاك على الإلغاء وهذا عندي أقبح؛ لأن الذي يجعل ذو في معنى الذي (طيء) فكيف يجمع بين اللغتين ولا يجيزون الذي من قام زيد على اللغو"(45)، وذهب الرضي بقوله:" على أنّها من باب التكرار اللفظي كأنه قال: من النفر اللائي اللائي ،إن تغايرا، نحو الذي فعل، كان أسهل عندهم " .(46)

وأجاز الفرّاء الجمع بين اسمين موصولين دون فاصل بينهما إذا اختلف لفظاهما تأكيدًا بقوله: "فوجهه أن العرب تجمع بين الشيئين من الأسماء والأدوات إذا اختلف لفظهما فمن الأسماء قول الشاعر:

ومن النفر اللائي الذين هُمُ * يهاب اللئام حلقه الباب قَعْقَعُوا** (47)

وفي موضع آخر قال متحدثًا عن قول الشاعر السابق "الأ ترى أنه قال: اللائي الذين ومعناهما : الذين استجيز جمعهما لاختلاف لفظهما، ولو اتفقا لم يجز ، لا يجوز ما قام زيد، ولا مررت بالذين الذين يطوفون" (48) .

ومما ذكره الفرّاء أنه يجيز الجمع بين اسمين موصلين – دون الفصل بينهما- إذا اختلف لفظهما أما إذا اتفقا لفظا فلم يجز الجمع بينهما ، والأرجح مذهب الفرّاء في جواز الجمع بين الاسمين بين الاسم الموصول ومرادفه على سبيل التأكيد .

5- **دخول حرف الجرّ الكاف على الضمير المتصل المنصوب** :

صرح سيبويه بعدم جواز اتصال الكاف الجارة بالضمائر بقوله:" هذا باب ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر "(49) ، ثم فسر ذلك بقوله:" وذلك الكاف في أنت كزيد " كما أضاف "وذلك لأنهم استغنوا بقولهم مثلي وشبهي عنه فاسقطوه " وإذا اضطر شاعر أضمر الكاف فيجريها على القياس" (50)، وأنشد قول العجاج (51) :

فَلاَ تَرَى بَعْلًا وَلاَ حَلاَئِلاَ * كَهُ ولاَ كَهُنَّ إلاَّ حَاظِلاَ**

موضع الشاهد (كه، كهن) دخول الكاف على الضمير المتصل المنصوب شذوذًا، فجاء من باب حمل الضمير المتصل على الاسم الظاهر في دخول الحروف عليه، وهذا شاذ في القياس والاستعمال، ويفهم من كلام سيبويه أنّ دخول الكاف على الضمائر قد صح قياسًا وشذا استعمالاً؛ لأنهم استغنوا عنه بقولهم:" مثلي وشبهي فاسقطوه" (52).

ويظهر من كلامه منعه دخول الكاف على ضمير الجرّ إلا في الضرورة. وقال ابن السراج:" فهذا قاله سيبويه قياسًا، وهو غير معروف في الكلام" (53) . وقال أبو العباس :" فأمّا الكاف وحتى، فقد خُولفت فيهما وقال هذا حسنٌ، والكاف أشد تمكنا فأمّا اقتناعهم في الكاف فلعلة واحدة، يقولون كلّ شيء من هذه الحروف متمكن في بابه، لأنّ الكاف تكون اسما، وتكون حرفا، فلا تضيفها إلى المضمر مع قلة تمكنها، وضعف المضمر إلاّ أنْ يضطر الشاعر "(54) .

وذهب أبو على إلى أنه " مطرد شاذ استعمالاً ، حيث صنفه ضمن أقسام الشذوذ" (55) . وقال الفرّاء :" وحكى عن الحسن البصري : أنا كك وأنت كي، واستعمال هذا في حال السعة شذوذًا لا يلتفت إليه "(56) .

وأشار السيوطي إليها بالقلة قائلا:" دخولها على ضمير الغائب المجرور قليل " (57) . ويرى النحاة أنّ جرها للضمير مختص بالضرورة ، وهذا غير صحيح ، فالأصل ألاّ تدخل على ضمير متصل، والكاف تختص بجر الظاهر، والضرورة في البيت غير واضحة، والذي دفع الشاعر إلى ذلك الضرورة الشعرية ، ولقلة ما ورد من السماع من دخول الكاف على الضمير المجرور فيكاد يكون كله في الشعر.

6- عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور:

لا يجوز أن يعطف بالظاهر على المضمر المخفوض إلا بإعادة الخافض ، "والعلة في ذلك أنه لمّا كان العطف على المضمر المرفوع قبيحًا حتى يؤكد لم يكن بعد القبح إلا الامتناع "(58) وقد يجوز في الشعر للضرورة وما ذهب إليه سيبويه من منع العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض ، ويراه قبيحًا ، وإذا وجد في الشعر فيحمل على الضرورة بقوله:" ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور، وذلك قولك مررت بك وزيد، ثم قال وقد يجوز في الشعر أن تشرك فيه الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور إذا اضطر الشاعر" (59) وأنشد قول الشاعر:

فَاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا * فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأيَامِ مِنْ عَجَبِ** (60)

موضع الشاهد(فما بك والأيّام)، إذا عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور دون إعادة الخافض ، وهذا قليل نادر، والأصل عند عطف الاسم الظاهر على المجرور لابُدّ من إعادة الخافض .

وذهب ابن السراج بقوله:" وأمّا المخفوض فلا يجوز أن يعطف عليه الظاهر ، فلا يجوز أنْ تقول: زرت بك وزيد،.....، فما خالف المجرور سائر الأسماء لم يجز أنْ يعطف عليه..."(61) معيارية القاعدة النحوية عند النحاة جعلتهم يحاولون جعل هذا البيت وغيره مطردًا مع أقيستهم، فهي مجرورة على أن الواو واو القسم مع أنه لا معنى للقسم في هذا البيت.

وفي قول جرير: (62)

إذا كَانَتِ الهَيجَاءُ وَانشَقّتِ العَصَا * فَحَسْبُكَ وَالضّحّاكَ سيْفٌ مُهَنّدُ**

موضع الشاهد (الضحاك) الجر عطفًا على الكاف في (حسبك)، وهذا ضعيف؛ لأنه لابد من إظهار الضمير، والنصب على المعية والرفع حملا على محل الكاف باعتبار المعنى وليس اللفظ (فالكاف) فاعل في المعنى للمصدر، ويقول الفرّاء :"(فموضع الكاف) في حسبك خفض، وليس يكثر من كلامهم أن يقولوا : حسبك وأخاك، حتى يقولوا

حسبك وحسب أخيك، ولكن أجزناه؛ لأنّ في حسبك معنى دناه على تأويل الكاف واقع من الفعل رد". (63)

7- نصب المنادى على نية الإضافة:

نصب المنادى العلم المفرد شذوذًا، وهو حكمه البناء، ويبنى على الضم وقد جاء في الشعر منصوبًا، فذهب النحاة إلى أنّ حق المنادى المضاف النصب، منهم سيبويه ذهب إلى جواز إقحام الاسم بين المنادى وما أضيف إليه، ومثال ذلك من كلام العرب،" يا زيد زيد عمرو ....، وزعم الخليل ويونس_ رحمهما الله_ أن هذا كلّه سواءٌ، وهي لغة للعرب جيدة " (64)، وأنشد قول جرير :

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيّ لاَ أَبَا لَكُمُ * لاَ يَلْقَيَنّكُمُ فِي سَوْأَةٍ عُمَرُ** (65)

الشاهد (يا تيم تيم عديّ) حيث كرّر (تيم) فنصب الأول والثاني وهذا خلاف للقياس. قال سيبويه: " فصار تيم تيم عديّ اسمًا واحدًا، وكان الثاني بمنزلة الهاء في طلحة، تحذف مرّة ويجاء بها مرّة أخرى، والرفع في طلحة وتيم تيم عديّ القياس، ولا يجوز في غير النداء أن تذهب التنوين من الاسم الأوّل؛ لأنّهم جعلوا الأوّل والآخر بمنزلة اسم واحد، نحو طلحة في النداء" (66) وقال ابن السراج:" كل اسمين لفظهما واحد والآخر فيهما مضاف فالجيد الضم في الأول، والثاني فيهما منصوب؛ لأنّه مضاف، فإنْ شئت كان بدلا من الأوّل، وإنْ شئت كان عطفا عليه..." (67) وذهب النحاس إلى أنّ " نصب (تيم) الأوّل؛ لأنّه يريد (يا تيم عديّ) فحذف عديّا الأوّل استغناء بالثاني وترك النصب على حاله وقد يجوز (يا زيدُ زيدَ اليعملات) على ندائين والأوّل أجود" (68) وذكر السيرافي أنّ" إدخال تيم الثاني بين المضاف والمضاف إليه، وترك الكلام على ما كان عليه، وفتح (تيم) الثاني كما أن الأوّل مفتوح بمنزلة إدخال تاء التأنيث على طلحة، وهذا مذهب سيبويه "(69).

بينما يرى البغدادي أنّ " تيم الأوّل يجوز فيها وجهان : الرفع والنصب، والثاني النصب فقط، وأضاف تيما إلى عديّ من أجل التخصيص، فالشاعر أقحم (تيم) الثاني من (تيم) الأوّل وما أضيف إليه، فعامل الثاني في منع التنوين معاملة الأوّل"(70) .

أجمع النحاة في هذا الشاهد أنْ يكون الأوّل مرفوعًا والثاني منصوبًا؛ لأنّه مضاف وهذا هو القياس؛ لأنّ الأوّل منادى علم مفرد، والثاني مضاف والبيت ليس فبه ضرورة ولا حذف، فمجيء تيم الأوّل منصوبًا جاء شذوذًا، علمًا بأن البيت ورد في الديوان بضم الأوّل ونصب الثاني، وأرى أنّ الأولى بناء (تيم) الأوّل على الضم فالعلم حقه البناء في النداء، ونصب (تيم) الثاني على تقدير فعل محذوف، ولا ضرورة لتقدير الإضافة في

مثل هذا، ومما يؤيد ذلك أنّ حذف الفعل الناصب في العربيّة أكثر من حذف المضاف إليه.

8- تناوب حروف الجرّ:

الأصل أنْ لا ينوب حرف جرّ مكان آخر إلا إذا تضمَّن معناه ولكن يرد في الكلام أنْ يحل حرف جرّ مكان آخر وليس معناه كما في قول طرفة بن العبد:

وَ أنْ يَلتَقي الحَي الجَميع تَلاَقيني * إلى ذروة البيت الكريم المصمّدِ (71)**

موضع الشاهد إنابة حرف جرّ مكان حرف جرّ آخر في غير معناه .

منع سيبويه تناوب حروف الجرّ بعضها عن بعض قياسًا وهو يكرر عبارة " فهذا أصله وإنَّ اتسعت " (72) ، وهذا من الشاذ والنادر فقد أناب الحرف (إلى) مكان (في) وهذا من الشاذ والنادر الذي يحفظ ولا يقاس عليه.

يقول ابن السراج :" واعلم أنّ العرب تتسع فيها- أي حروف الجرّ- فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني، فمن ذلك (الباء) مقام (في) تقول: فلان بمكة، وفي بكة، فإذا تقارب الحرفان فإنّ هذا التقارب يصلح للمعاقبة، وإذا تباين معناهما لم يجز" (73)

وهناك من يرى أنّ حرف الجر متنوع الدلالة، أي لكل حرف جرّ معنى أصليً، لكنه قد يخرج عن هذا المعنى فيستعمل في معنى حرف جرّ آخر، ومن ثم ذهبوا إلى جواز تناوب حروف الجرّ بعضها عن بعض.

ذهب الفرّاء إلى تناوب حروف الجرّ بقوله:" وإنّما يجوز أنْ تجعل (إلى) موضع (مع) إذا أضفت الشيء مما لم يكن معه" (74)، كما في قوله تعالى : (مَنْ أنْصَارِيَ إلى الله) (75) وكذلك ذهب المبرّد إلى جواز تناوب حروف الجرّ واستشهد بقول الشاعر القحيف العقلي(من الوافر):

إذَا رَضِيَتْ عَلَىّ بنو قُشَيْرٍ * لعمْرُ اللهِ أعجبني رِضاها** (76)

وأرى أنّ تناوب حروف الجرّ بعضها عن بعض يمثل نظرة واقعية للخروج عن عفوية الاستعمال، وهذا التناوب يفيد المعنى وكذلك لكثرة الشواهد الشّعرية والقرآنية.

9- حذف الجار ونصب المكان المختص:

قول عامر بن الطفيل:

فلاَ بْغِيَنَكمُ قنًا وَعَوَارضَا * ولأ قبِلنَّ الخَيْلَ لاَبَهَ ضَرْغَدِ** (77)

الشاهد حذف حرف الجرّ ونصب (قنًا وَعَوَارضَ) وهما مكانان مختصان، وجعلهما مفعولين، وأراد (بقنا وعوارض).

قال سيبويه:" لأنّ قنا وعوارض مكانان فشبههما الشاعر بدخلت البيت " (78) وحول قول سيبويه أشار بعض النحاة إلى شذوذ هذا التركيب وخروجه على القياس ، وقال ابن الأنباري :" يحفظ ولا يقاس عليه " (79)، وأشار البغدادي إلى الشذوذ في هذا بقوله:" إنّ قنا وعوارض منصوبان على إسقاط حرف الجرّ ضرورة؛ لأنهما مكانان مختصان لا ينتصبان انتصاب الظروف وهما بمنزلة (ذهب الشام في الشذوذ) " (80).

10- عمل (ما النافية) مع تقدم خبرها :

مما جاء مخالفًا لهذا الأصل ما استشهد به سيبويه وهو قول الفرزدق من (البسيط): (81)

فأصْبَحُوا قَدْ أعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ * إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإذْ مِثْلَهُمْ بَشَرُ**

شاهد هذا البيت إعمال (ما) عمل (ليس) مع تقدم خبرها على اسمها علق سيبويه على هذا التركيب بقوله:" وزعموا أن بعضهم قال: وأنشد البيت ، وهذا لا يكاد يعرف" .(82) فنصب (مثلهم) على أنها خبر(ما) مقدما، فالنصب صورة معدولة عن الرفع، والرفع القياس؛ لأنّ (ما) نوعان حجازية تعمل عمل ليس مع منع تقدم خبرها على اسمها، والأخرى تميمية لا تعمل عمل ليس وخبرها مرفوع تقدم أو تأخر.

إلا أنه جاء في بيت الفرزدق ما يثير الخلاف.

أما قول سيبويه :" وهذا لا يكاد يعرف" (83) يدل على أنه غير معروف مما يدل على الشك وعدم الاطمئنان لهذا، وإنْ كان الرفع القياس المتبع، إلا أنه لم يرفضه وعوّل على السماع؛ لأنها لغة لبعض العرب" (84) .

وأشار المبرّد مانعًا ما جاء في الشاهد؛ " أنه خطأ فاحش أن ينصب مثلهم ، خبرًا مقدمًا وغلط بيّن، وأنّ (مثلهم) نصبت على الحال والعامل فيه الخبر محذوف " (85)، فرّد المبرّد على سيبويه على اعتبار (ما) حجازية عملت في الاسم والخبر، وأن(مثلهم) نصب على الحال، والخبر محذوف، والعامل في مثلهما جار ومجرور تقديره(إذا ما في الدنيا بشر مثلهم). أمّا ابن السراج فقد جعل هذا مما أخطأ فيه الشاعر حيث قال:" ومن الشعراء الموثوق بهم في لغاتهم كثير ممن أخطأ؛ لأنه وإن كان فصيحًا فقد يجوز عليه الوهل والزلل" (86) .

وذهب ابن هشام بقوله معلقا على بيت الفرزدق:" قال عنه سيبويه شاذ، وقيل غلط وإنّ الفرزدق لم يعرف شرطها عند الحجازيين وقيل(مثلهم) مبتدأ ولكنه بني لإبهامه مع إضافته للمبني" (87)، كما نقل عن ابن مالك قوله:" إن ذلك لا يكون في(مثل) لمخالفتها للمبهمات وقال- أيضًا- فأما قوله.....، فقال عنه سيبويه شاذ" (88)، وقال السيوطي

ناقلا عن الجرمي:" إن ذلك لغيّة" (89) وأشار الزجاج إلى الأقوال السابقة وأضاف " ومنهم من قال: إنّ (ما) لا تعمل شيئا ولا شذوذ في البيت " (90) ، وذلك لأنها أضيفت إلى مبني فبنيت على الفتح، بمنزلة قوله: يومئذ وحينئذ .

11- لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه مطلقا سواء أكان الفاصل جاراً ومجرورًا أم ظرفًا، أم مفعولًا به.

ورد العديد من الشواهد الشعرية ما يخالف هذه القاعدة، وقد وضع هذه القاعدة كثير من النحاة المتقدمين أمثال سيبويه (91)، والفرّاء (92) ، وأيدهما من جاء بعدهما من النحاة من هذه النصوص الشعرية قول أبوحية النمري (الوافر):

كَمَا خَطَّ الكِتَابَ بِكَفِّ ـيَوْمَاً * يَهُودِي يُقَارِبُ أَوْ يُزِيْلُ** (93)

الشاهد إضافة (**الكَفِّ**) إلى (**اليَهُودِي**) مع الفصل بالظرف (**يَوْمَاً**).

كذلك قول ذي الرّمة(من البسيط):

كَأَنَ أَصْوَاتَ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا * أَوَاخِرِ المَيْسِ أَصْوَاتُ الفَرَارِجِ** (94)

فصل بين المضاف(**أَصْوَاتَ**) والمضاف إليه (**أَوَاخِرِ**) بالجار والمجرور (**مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا**) .

وقول عمرو بن قَمِيئَةَ(من السريع):

لَمَا رَأَتْ سَاتِيدَ مَا اسْتَعْبَرَتْ * لِلّهِ دَرُ-اليَوْمَ- مَنْ لاَمِهَا** (95)

أضاف (**دَر**)إلى (**مِنْ**) ،وفصل بينهما بالظرف (**اليَوْمَ**) .

ورغم هذه الشواهد في الشعر العربيّ إلاّ أنّ ذلك قبيح عند سيبويه وعدّه من ضرورة الشعر التي لا يجوز القياس عليها فقال:" فهذا قبيح لا يجوز إلا في الشعر" (96).

وهناك الكثير من النصوص التي خرجت عن القواعد النّحوية التي ذكرها النحاة، وأرى أنّ السبب يرجع إلى الاستقصاء الذي كان على قدر إمكانياتهم، أو أنهم لم يعتمدوا اعتمادًا كليا على النصوص؛ لأنه ليس كل ما سُمع وجُمع من الشواهد يصح الاستشهاد به، بل لابد من التثبت من سنده ومتنه، حتى لا تختلط القواعد وتضطرب اللغة.

نتائج البحث:

1ـ كثرة الشواهد الشعرية الشاذة في كتب النحاة المتأخرين والتي قامت عليها مسائل فرعية لم يذكرها النحاة .

2ـ القواعد النحوية لم تبن على ضرورة شعرية ولا ما جاء شاذًا في الكلام ،و لجأ النحاة إلى مبدأ الضرورة الشعرية باعتبارها مركبًا سهلًا لكل شاهد شعري شاذ خالف القاعدة .

3-الشذوذ خروج عما شاع عن العرب، لكنه ليس خطأ لغويًا أو نحويًا يبعد النص اللغويّ عن ميدان الفصاحة .

4ـ محاولة تفسير أسباب الخلل بين القاعدة النحوية والشاهد، فبعض الشواهد تنقض ما ذهب إليه النحاة من أحكام ، وبالتالي جاءت الكتب النحوية مليئة بالتخريجات والتعليقات التي ستكون عبئا على الدارسين.

5- كثيرٌ من الشواهد تحتوي وجها للاستشهاد أوّله النحويون بالضرورة الشعريّة أو الشاذ.

6- إعادة هيكلية الأبواب النحوية، والاقتصار على القواعد المعبرة عن اللغة المشتركة الفصحى وعدم الخلط بينها وبين الظواهر اللغوية التي تنتمي إلى اللهجات العربيّة.

7- الاتجاه التقعيدي الذي بدأهُ النحاة كان الهدف منه ضبط اللغة، والاحتفاظ بطابعها، والابقاء على خصائصها.

الهوامش:

1- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، محمد الطنطاوي، دار المعارف، القاهرة، ط2،ص 192.
2- لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط3، 1414ه، مادة شهد ج3 ص239-240.
3- القاموس المحيط ، للفيروز أبادي، القاهرة، مطبعة مصطفى محمد،ج1 ص316.
4- تاج العروس للزبيدي ،ت حسين نصار، طبعة حكومة الكويت،1973م، ج8 ص255.
5- الصحاح وتاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، بيروت، ط4، دار العلم للملايين، ج2 مادة شهد .
6- معجم المصطلحات النّحوية والصرفيّة ،محمد سمير اللبيدي، ط2، بيروت،مؤسسة الرسالة،1986 ص119.
7- الاحتجاج بالشعر في اللغة ، محمد حسن جبل، القاهرة ، دار الفكر العربي، ص51.
8- كشاف اصطلاحات الفنون ، للتهاوني، بيروت، 1966، شركة الخياط للكتب والنشر، ج2 ص738.
9- مروج الذهب ومعادن الجوهر ، للمسعودي، 4مج، دار التحرير، ج3 ص123.
10- خزانة الادب ، للبغدادي،ت عبد السلام هارون، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج9 ص290.
11- تاج العروس وصحاح العربيّة ، الزبيدي ج2 ص565 (شذذ)، القاموس المحيط ، للفيروز ابادي ج1 ص427(شذ).
12- المزهر في علوم اللغة ، للسيوطي،ت محمد أحمد، علي البجاوي، ط3، القاهرة، دار التراث ج1 ص180.
13- لسان العرب ، لابن منظور (ش ذذ) ص 494.
114- المعجم الوسيط ،إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات ، المكتبة العلمية، طهران(شذّ) ج1 ص476.
15- الخصائص لابن جني،ت عبد الحميد الهنداوي، بيروت، دار الكتب العلمية، 2003م، ج1 ص97.
16- التعريفات للجرجاني، ت جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983م، ص164.
17- صدر البيت لرؤبه ديوانه، ت وليم بن الورد البروسي، 1990م، ص125، اللسان (ش ذ ذ).
18- المقرب لابن عصفور، ت أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ص334.
19- الكتاب لسيبويه ج1 ص208، ج2 ص182، الأصول ج1 ص312، المقتضب بلا نسبه ح2 ص169.
20- الكتاب لسيبويه ، ت عبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل، ج2 ص162، ج1ص 208.
21- الهمع للسيوطي، ت عبد الحميد هنداوي، مصر ، المكتبة التوفيقية، ج2 ص76.
22- المقتضب للمبرّد ، ت محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ج2 ص169، ج2 ص170.
23- الأصول لابن السراج، ت عبد الحسين الفتلي، ط3، بيروت، مؤسسة الرسالة، ج1 ص312.
24- شرح ابن عقيل، ت محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ج3 ص373
25- أوضح المسالك لابن هشام ، ت محمد محي الدين، ط5، بيروت، دار الجيل، ج4 ص342.
26- الكتاب لسيبويه ج2 ص195.

27- مجهول القائل الكتاب ج2 ص195، المقتضب ج3 ص466، الأصول ج3 ص463، الانصاف، ت محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ج1 ص336.
28- الانصاف ج3 ص209، الأصول ج1 ص372، المقتضب ج4 423.
29- المقتضب ج4 ص423.
30- اللامات للزجاجي ، ت مازن مبارك، ط2، دمشق، دار الفكر، ج3 ص53.
31- المفصل في علم العربية، للزمخشري، ط2، دار الجيل، بيروت، ص 66.
32- الأصول ج1 ص372.
33- شرح التصريح على التوضيح ، الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، ج2 ص173.
34-الأحوص ديوانه، ت سعدي ضناوي، دار صادر، بيروت، ص189، الكتاب ج2 ص203، ص122، الأصول ج1 ص344- ،الهمع ج2 ص40.
35- الكتاب ج2 ص202،ص203.
36- المصدر نفسه ج2 ص203.
37- المقتضب ج4 ص244.
38- الأصول ج1 ص344.
39- الانصاف ج1 ص311.
40- شرح ابن عقيل، ت محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث ،القاهرة، ط20، 1980م، ج3 ص262.
41- الجمل في النحو للزجاجي، ت د.علي توفيق الحمدـ مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1405ه، ص104.
42- المقتضب ج3 ص130، 131.
43- الأصول ج2 ص354.
44- المصدر نفسه ج2 ص354.
45- خزانة الادب ج2 ص530.
46- شرح الكافية، للرضي، دار الكتب العلمية، ط3، 1982م،ج3 ص32.
47- معاني القرآن، للفرّاء، إعداد إبراهيم الدسوقي، مؤسسة الاهرام، القاهرة ج3 ص84، 85.
48- المصدر نفسه ج3 ص84، 85، ج2 ص176، 284.
49- الكتاب ج2 ص383.
50- المصدر نفسه ج3 ص383.
51- ديوان رؤ به العجاج ، ص181، الأصول بلا نسبه ج2 ص123، الكتاب ج2 ص384.
52- الكتاب ج2 ص383.
53- الأصول ج2 ص123.
54المقتضب ج1 ص390.
55- المسائل العسكرية، أبو علي الفارسي، ت محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، مصر، ص136.
56- الهمع ج2 ص448.
57- ضرائر الشعر لابن عصفور، ت السيد إبراهيم محمد، دار الاندلس، ط1، 1998م، ص 308، 309.
58- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه،ت عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط5، ص118.
59- الكتاب ج2 ص381.
60- مجهول القائل ، الكتاب ج2 ص381.

61- الأصول ج2 ص119.
62- الأصول ج3 ص37،نسب إلى جرير ولا يوجد في ديوانه.
63- معاني الفرّاء ج1 ص152.
64- الكتاب ج2 ص182، 205.
65- ديوان جرير، ت د.نعمان محمد، دار المعارف، مصر، ص345، الكتاب ج1ص53،ج2ص205.
66- الكتاب ج2 ص205، 208.
67- الأصول ج1ص208.
68- شرح النحاس، ت أحمد خطاب، المكتبة العربية، حلب، ط1، 1974م، ص134.
69- شرح أبيات سيبويه ،للسيرافي، ت رمضان عبد التواب، دار النهضة للطباعة، بيروت،ج1ص142.
70- خزانة الآدب للبغدادي ج1ص 361.
71- ديوان طرفة بن العبد ،تعبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، 2003م، الكتاب ج1ص310، الأصول ج1ص414.
72- الكتاب ج4 ص217، 231،224.
73- الأصول ج1 ص414.
74- معاني الفرّاء ج1ص2.
75- سورة آل عمران
76- المقتضب ج2ص318، 319، 320، ج4ص136، 143.الخصائص ج2 ص94، معاني الأخفش دار النشر المحقق، ط2، الكويت، ج1ص51.
77- ديوان عامر بن الطفيل، ت شارل ليال، لندن، 1913م، ص144.
78- الكتاب ج1 ص163.
79- اسرار العربية، الأنباري، ت محمد حسين شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، 1997م، ص168.
80- خزانة الآدب ج3 ص74.
81- ديوان الفرزدق، ت علي فاغور، دار الكتب، بيروت،1978م، ج1ص316، المقتضب ج4ص191.
82- الكتاب ج1ص60.
83- المصدر نفسه ج1ص60.
84- اسرار العربية ص147.
85- المقتضب ج4ص191.
86- الأصول ج3ص440.
87- المغني ، لابن هشام، ت مازن مبارك، محمد علي الحمد، دار الفكر، دمشق،ج1ص671.
88- أوضح المسالك ، لابن هشام، ت محمد محي الدين عبد الحميد، ط5، دار الجيل، بيروت، ج1ص280.
89- الهمع ، للسيوطي، ج1ص451.
90- شرح جمل الزجاج، لبن عصفور، ت صاحب أبو جناح، ج2ص56.
91- الكتاب ج1ص347.
92- معاني الفراء ص390.
93- الكتاب ج1ص179،ج4ص377، الهمع ج2ص52.

94- ديوان ذي الرمة، ت أحمد حسن بسبح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1995م،ص76.
95- ديوان عمرو بن قمئية، ت حسن كامل الصيرفي، المجلد الحادي عشر، ص62، الكتاب ج1ص179، المقتضب ج4ص377.
96- الكتاب ج1 ص180.